

# د. جوزف طربيه تركيا "الفتاة" تسعى للعب دور إيجابي في المنطقة

■ بات ملاحظاً الاهتمام الكبير الذي توليه الحكومة التركية الحالية للمنطقة العربية، وفي المقابل ثمة اهتمام من العالم العربي للدور التركي في المنطقة نفسها.  
- كيف يُمكن ترجمة هذا الاهتمام السياسي على المستوى الاقتصادي، وإلى أي حدّ يمكن أن تشهد العلاقات الاقتصادية العربية - التركية مزيداً من التطور؟

- إن وضع النظام العربي الذي يشهد جموداً في المرحلة الحالية أتاح لتركيا الفرصة للتحرك في المنطقة العربية باتجاه كل الملفات الساخنة، بدءاً من الملف النووي الإيراني مروراً بالملف الفلسطيني، وصولاً إلى العلاقات مع سوريا ولبنان، وانتهاءً بالملف العراقي. ويأتي التحرك الاقتصادي كمكمل للتحرك السياسي، لأن الاستثمار في السياسة لا يكفي إذا لم يكن له توابع في الاقتصاد وفي الاستراتيجية. العالم العربي تقبّل بإيجابية هذا التحرك التركي الذي كان ينتظره منذ زمن بعيد، خصوصاً بعدما اقتنعت تركيا أن دورها في المنطقة يختلف عن الدور السابق ويعود إليها وإلى المنطقة بالفائدة. على الصعيد الاقتصادي راحت تركيا تفتح حدودها مع لبنان وسوريا والأردن، ليس بالمعنى المادي وحسب، وإنما بالمعنى المعنوي أيضاً، بحيث ألغت التأشيرات وبالتالي أتاحت لمواطنيها ومواطني الدول العربية المجاورة لها الدخول إليها والخروج منها من دون عوائق، الأمر الذي فتح المجال، ليس فقط أمام تحرك الأشخاص، وإنما أيضاً أمام تحرك الاستثمارات، لأن المستثمر، وبصورة خاصة المستثمر العربي، يهيمه الاستثمار في بلد يستطيع الدخول إليه والخروج منه بدون عوائق. كعرب لم نمتحن كفاية موضوع البنية الاستقبالية للاقتصاد التركي، غير أن الأتراك يُبدون استعدادهم لكل أنواع التسهيل والتبسيط. وفي هذا الإطار تلقينا مؤخراً من رئيس لجنة الرقابة على المصارف دعوة مفتوحة للمصارف العربية للتواجد في تركيا، وثمة ترحيب من الجانب التركي بهذا التواجد.

■ إنطلاقاً من ذلك، إلى أي حدّ يُمكن للسوق المصرفي العربي أن يُحدث اختراقاً في السوق المصرفي التركي، والعكس أيضاً؟

- السوق المصرفي التركي هو سوق متطور



في دردشة على هامش المؤتمر، تحدّث طربيه للمراقب الإنمائي عن الظروف التي أحاطت بالمؤتمر وأهمية التحرك التركي في المنطقة على المستويين السياسي والاقتصادي، مُعبّراً عن أمله في أن يترجم هذا التحرك من خلال خطوات إيجابية ملموسة. وفي السياق نفسه دعا طربيه الدول العربية إلى الافادة من الانفتاح التركي، مؤكداً ان تركيا اليوم هي أكثر وعياً لتطلّعات المنطقة وتسعى لأن تكون جزءاً فاعلاً فيها.

وأخيراً حدّث طربيه اللبنانيين على ضرورة التحلّي بقدر من الوعي ووضع حدّ للتدخلات الخارجية في شؤونهم الداخلية.

مصرفي من الطراز الأول وذو باع طويل في العمل المصرفي. أزمت عدة كادت أن تترك تداعياتها على العمل المصرفي في لبنان لولا حنكته وممارسته وخبرته المميّزة. ترك بصماته على العديد من الإنجازات المالية والمصرفية ولم يكتفِ بذلك، فهو في سعي دائم ودؤوب للنهوض بالقطاع والإرتقاء به إلى أعلى المستويات على الصعيدين العربي والعالمي.

جوزف طربيه، إسم لع في عالم المصارف العربية وفي المحافل والمؤتمرات الدولية وآخرها مؤتمر اتحاد المصارف العربية، حيث كانت للبنان مشاركة من خلاله موقعه كرئيس مجلس إدارة الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب ورئيس جمعية المصارف في لبنان.

ومتقدّم ويُعتبر جزءاً من النظام المصرفي الأوروبي، وبصورة خاصة في السنوات العشر الأخيرة بعدما اجتاز كبوته التي حدثت في الماضي وأدت بالفعل إلى خلخلة هذا النظام. لقد قطع النظام المصرفي التركي في السنوات العشر الأخيرة أشواطاً بعيدة نحو القوة والحداثة والقدرة. المصارف التركية، بحسب معلوماتي الشخصية، ليست متواجدة في العالم العربي، وإنما العكس يُمكن أن يكون صحيحاً. هناك مصارف عربية موجودة في تركيا وتعمل وفقاً للنظام المصرفي التركي، واليوم في ظل النمو الكبير للاقتصاد التركي وعدم تعثره نتيجة الأزمة المالية العالمية، إذ بقيت تركيا خارج هذه الأزمة، فإن إمكانيات الاستثمار فيها مربحة ومنتجة طالما أن الاقتصاد يعمل بصورة سليمة وليس بصورة متأرجحة كما هو حاصل في الاقتصادات الأوروبية أو الاقتصاد الأميركي. أما متى يحين الوقت لاخترق المصارف العربية السوق المصرفي التركي، فهذا متروك للمستقبل، وهناك متابعة لهذه الحركة التي يجب إيجاد آلية لها حتى تتمثل النتائج بصورة ملموسة من خلال مشاريع وخطوات إيجابية على الأرض.

■ ما هو دور اتحاد المصارف في خلق هذه الآلية؟

- هناك دعوات مفتوحة من أصحاب القرار في اتحاد المصارف العربية سواء من العرب أو الأتراك للتقارب من تركيا والاستثمار فيها. بعد الوقوف على المنبر لا بد من الجلوس في غرف القرار وإجراء الدراسات المناسبة، وعلى ضوءها يُمكن لكل صاحب مؤسسة أن يأخذ قراره وفق خطته المستقبلية.

■ بمفهوم المصرفي، هل ترون في المستقبل القريب تواجداً لعدد من المصارف العربية في تركيا؟

- حالياً هناك عدد محدود من المصارف العربية في تركيا. عندما يقوم القطاع المصرفي العربي أو اللبناني بمبادرة في اتجاه اقتصادات أخرى، فإن هدفه لا يكون إنشاء مصارف، وإنما ينظر إلى العلاقات الاقتصادية ككل. إن كل تطوير للعلاقات الاقتصادية يصبّ إيجاباً على المصارف وعلى البلدان العربية. من هنا نرحّب بفتح الحدود وانتقال الاستثمارات والموازنة في العلاقات بحيث لا يطغى فريق على آخر وإنما يكون هناك تكافؤ في المصالح. كجمعية مصارف في لبنان نعمل على هذا الأساس، إذ ليس هدفنا "زرع" مصارف لبنانية في تركيا أو دعوة المصارف التركية لفتح فروع لها في لبنان من دون أن تكون هذه الأخيرة على دراية باليات عمل هذا السوق. على الصعيد الاقتصادي ككل، إن مؤتمرات على شاكلة مؤتمر إتحاد المصارف العربية من شأنها



## ■ الأتراك ينظرون بوعي واهتمام الى دور لبنان الفاعل في العالم العربي، واستقرار المنطقة وقف على استقراره

وتطلعات جيرانها، وبالتالي ترغب في أن تكون جزءاً في هذه المنطقة وتسعى لذلك بكل قوتها.

■ يرى المسؤولون الأتراك، في نظرة استراتيجية، أن لبنان يحتلّ موقعاً متقدماً لجهة علاقاته مع العالم العربي.  
- ما هي نظرتكم إلى هذا الأمر؟

- الأتراك ينظرون بوعي واهتمام إلى لبنان لما يمثله من واجهة هامة للعالم العربي، ولا بد من أن يكون جزءاً من الأحداث الكبرى التي تحصل في الوطن العربي بسبب تشعبات المواقف السياسية فيه وتأثيراتها على مختلف الفرقاء في المنطقة. من هنا كان للمنطقة تأثيراتها على السياسيين اللبنانيين، كما بالمقابل لهؤلاء تأثيراتهم على المنطقة. أعتقد أن أي استقرار سياسي في لبنان يصبّ قى مصلحة تركيا والعالم العربي ككل. الأتراك ينظرون إلى لبنان كنقطة توتر، وبالتالي تهدئتها تساعد على مد سياسة التهدئة في المنطقة. ومن هذا المنطلق يُمكن القول إن لبنان هو مؤثر أساسي في حركة الاستقرار وعدم الاستقرار التي تشهدها المنطقة. ولذا يتوجب على اللبنانيين أن يعوا الأمر ويضعوا حداً للتدخلات الخارجية في الوضع اللبناني الداخلي. في أي حال يبدو حتى الآن أن تركيا تمارس دور السياسي الذكي وتسعى إلى المشاركة في ملاء الفراغ الموجود في المنطقة لأن الفرصة المتاحة لها اليوم قد لا تتكرر في المستقبل.

أن تساهم في تقوية الحركة الاقتصادية وتدعو جميع الفرقاء كي يستفيدوا من الانفتاح السياسي والاقتصادي، فالإقتصاد هو القاطرة التي تجرّ العلاقات السياسية التي يُمكن أن تتغيّر وفقاً للمصالح الدولية والأهواء الإقليمية، بينما المصالح الاقتصادية تخلق على الأرض شبكة من العلاقات لا يُمكن تخطيها في أي ظرف.

■ البعض رَحّب بهذا التوجّه السياسي والاقتصادي الجديد، والبعض الآخر أبدى تخوفاً بالإستناد إلى تاريخ تركيا القديم.  
- بين الماضي والمستقبل، ما هو موقفكم؟

- بعيداً عن المؤتمر، ناقشنا في إحدى الجلسات مع رئيس الحكومة التركي علي باباجان هذا الموضوع، حيث أكد أن لا علاقة للدور التركي الحالي بالدور العثماني السابق. فتركيا هي اليوم دولة حديثة تفهم بقوة متطلبات العصر ومشاعر الدول المحيطة بها وهي بالتالي تريد أن تلعب الدور السلمي الذي يتخطى ما يتوقعه منها جيرانها والعالم، بدليل ما حصل من تقارب مع اليونان وأرمينيا ودخولها الملف النووي الإيراني وتعاطيها مع الموضوع الفلسطيني إلى جانب العلاقات مع لبنان وسوريا. إذا الأتراك مدركون جيداً للترسبات السابقة، وهم يتكلمون بلسان تركيا الفتاة، تركيا الحديثة التي تعي تطلعاتها